الورقة الثالثة

التفاعلات الإقليمية والدولية بعد المعركة

عدنان عمران*

مقدمة

للعدوان على غزة وجهان: وجه إسرائيلي قدم أبشع أشكال المجازر والمحارق، معيداً إلى أذهان العالم الجرائم التي ارتكبتها قوى عنصرية على مر التاريخ، والوجه الآخر نضال شعب غزة البطولي الذي قدم أعلى وأبهى صور التضحية والفداء، والتي حركت المواطن العربي في أرجاء الوطن الكبير، بل وبعثت الخوف لدى الساسة العرب من اتساع الهوة بين إرادة الشعب العربي التي ظنها البعض أنها تجمدت واختفت، وبين التقصير بالمبادرة لدعم الشعب المقاوم، وما يمكن أن يتركه ذلك من آثار.

لقد قصر الموقف العربي الرسمي عن الارتقاء إلى مستوى المسؤولية التي من المفترض حملها و الدفاع عنها، وكان انتصار المقاومة في غزة، انتصاراً للبطولة والإيمان رغم التحالف العنصري الدولي ضدها، ومحاولة تضعيفها لإسكات المطالبة باسترجاع الحقوق كاملة.

الواقع العربي الراهن والعدوان على غزة

الحاجة ماسة لإجراء تقييم موضوعي للعدوان وظروفه الإقليمية والدولية، لكي يمكن تحديد المؤثرات، بل والمسؤوليات عن حالة الضعف التي اتصفت بها مواقف النظام الرسمي العربي، ورغم أن هذا العدوان كان الموضوع الرئيس لاجتماعات عربية وزارية إلا أن النتائج كانت حالة ضياع، سواء في تقديم الدعم أو في الجهود الدبلوماسية لوقف العدوان، وفي هذا الإطار نتوقف أمام مسألتين خطيرتين:

---

* **أ. عدنان عمران،** وزير الإعلام السوري الأسبق- سوريا.

١- الخلاف الفلسطيني- الفلسطيني

حيث تجاوز الحدود المقبولة والمعقولة، فهناك طرف يرفض تقديم التنازلات متمسكاً بحق المقاومة إلى أن يتم استرجاع الحقوق، وطرف سار في طريق التفاوض من أجل الحقوق وفق إطار مرسوم هو اتفاقية أوسلو ١٩٩٣، والرأي العام الفلسطيني كان موزعاً من خلال مواقف الفصائل المختلفة، وأبرزها حركتا فتح وحماس، وهو تنافس حاد أدى إلى تشتيت الجهود وعدم تركيزها تجاه العدو الأساس وهو الاحتلال.

لا يتسع هذا البحث للدخول في تفاصيل الخلافات، ولكن يمكن القول إن حالة من لامبالاة بالظروف الخطيرة سادت سلوك بعض أطراف النزاع الداخلي، وساهمت في تعميق الخلافات العربية في الوقت ذاته.

وهذه الصورة القاتمة تحتاج إلى حلول جذرية، ونأمل أن تنجح المحاولات المبذولة في القاهرة وعواصم عربية بوضع أسس راسخة لحالة وفاق تقوم على العمل لتحرير الأرض الفلسطينية المحتلة وفق قرارات الشرعية الدولية، وعدم التنازل عن أي أراض أو حقوق.

والسؤال الذي يطرح نفسه مباشرة والمختلف عليه، هو: ما هي الأراضي الفلسطينية الواجب تحريرها، وما هي حقوق الشعب الفلسطيني المطلوب استعادتها؟ والإجابة على هذا السؤال يجب أن تستند إلى قرار يتخذه الشعب الفلسطيني، من خلال انتخابات تتم بكامل الحرية والنزاهة، ويتعهد الجميع باحترام نتائجها.

٢- العلاقات العربية- العربية

وصلت هذه العلاقات أدنى مستوياتها، والعوامل التي دفعت إلى ذلك كثيرة، بعضها نتيجة عوامل خارجية، وأخرى لاعتبارات مزاجية أو رؤى خاصة، والمواطن العربي عبّر في كل فرصة أتيحت من خلال مظاهراته الحاشدة ومن خلال مواقف الاتحادات والنقابات العربية وهيئات المجتمع المدني أنه ليس جزءاً من هذه الخلافات وليس طرفاً فيها، بل هي مواقف تمثل القيادات العربية المتنافرة.

إن استمرار حالة الخلافات العربية يجب أن يذّكر المختلفين بواقع روما وهي تحترق، وببيزنطة وهي تحت الحصار وتبدد طاقتها في حوار بيزنطي عبثي، ويجب أن يذكّر بملوك

الطوائف في الأندلس الذين بددوا كل طاقاتهم في خلافات مجنونة والعدو يتربص بالجميع، ولم ينفع أياً منهم بعد ذلك الاستسلام والخضوع أو دموع ذرفوها كالنساء على ملك ضائع.

فشل النظام العربي في الامتحان رغم المواثيق التي أقرها منذ قيام الجامعة عام ١٩٤٥، مروراً بمعاهدة الدفاع العربي المشترك عام ١٩٥٠، وانتقالاً إلى المواثيق الأخرى التي أنشأت قيادات عربية مشتركة، وفشل أيضا أمام الحالة العربية الراهنة: فالعراق تحت الاحتلال، وفلسطين تحترق، والسودان يمزق ويهدد رئيسه، والصومال لا يمتلك آفاقاً واعدة.

يحتاج الواقع العربي الراهن إلى إعادة نظر جذرية، وبخاصة بعد مأساة غزة، ولا أعني بعبارة إعادة نظر إحداث تعديلات سطحية في مواثيق العمل العربي المشترك كما حدث خلال السنوات الخمس المنصرمة، وهي تعديلات إيجابية، إلا أن مثل تلك التعديلات كمن يعالج مرضا عضالاً يعاني منه الجسد العربي وله علاجه الذي يعرفه العارفون، بينما حالة المرض يعيشها الجميع، وعلاج ذلك المرض يدركه الجميع.

وهنا أجد من الضروري المبادرة إلى القول: إن الحلول المطلوبة لمواجهة الحالة الراهنة في أكثر من مكان في وطننا أن نتوجه وعاجلاً إلى وضع أسس بناء الحالة الاتحادية، فعبارات التنسيق والتعاون وما شابه ذلك مما تضمنه ميثاق الجامعة، لم تجلب لدول الأمة سوى النزاع والتباعد والخلاف، ولقد أدركت شعوب سبقتنا في الخبرة والتجربة، بل وسبقتنا في ارتكاب جرائم الحروب المدمرة التي ذهب ضحيتها ملايين، كما وقع في الحرب العالمية الأولى والثانية في القرن الماضي، أدركت الأطراف الرئيسه في تلك الحروب أنها ستواجه مستقبلاً أكثر خطورة أمام التبدلات الدولية إن لم تحول حروبها إلى التعاون وتآمرها إلى التكامل، وهكذا بدأت أوروبا المسيرة الاتحادية انطلاقاً من منظمة السوق الأوروبية المشتركة التي أنشئت عام ١٩٥٨، أي بعد ١٣ عاماً فقط على الحرب الكونية الثانية التي أزهقت أرواح أكثر من أربعين مليونا من شباب القارة، ودمرت كل أطراف المعركة، الخاسر منها والرابح، لقد أدركت أنها يجب أن تمنع تكرار مثل ذلك الانتحار

الجماعي، وأن تستبدله تعاوناً يزيدها قوة سياسية، وقدرة اقتصادية، ويمكنها من حماية مصالح شعوبها في عالم لا مكان فيه إلا للأقوياء.

انتشرت الحالات الاتحادية والتكتلات التكاملية من حولنا وفي جميع القارات، ولم يبق سوى دولنا التي تعاني نتائج التجزئة، ومع ذلك ما زالت تفكر بعقلية الجاهلية وحروب داحس والغبراء، ولذلك فإن المطلوب عاجلاً أن يتصدر موضوع الشروع في وضع أسس الحالة الاتحادية جدول أعمال القمة العربية القادمة في الدوحة في نهاية شهر آذار/ مارس ٢٠٠٩، لا سيما أن على جدول أعمال القمة عنوان كبير هو الأمن القومي العربي، وأزعم أن هذا العنوان يقتضى حتماً لتحقيقه والعبور إليه إقامة الحالة الاتحادية.

مسألة العلاقات العربية- الدولية

لتبسيط عرض هذه الفقرة نتناولها تحت العناوين التالية:

أ- العلاقات العربية- الأمريكية.

ب- العلاقات العربية- الأوروبية.

ج- العلاقات مع الدول الكبرى والكتل الدولية.

د- العلاقات العربية الإقليمية.

- **العلاقات العربية- الأمريكية**

هذه العلاقات بشكلها الراهن تقدم مثالا على سياسة عدم التوازن، بل هي موضوع تندر للساسة في العالم، لقد قدّم العرب مثالا للسخاء والكرم العربيين بالعطاء لمن يأخذ منهم، والإحسان لمن يسيء إليهم، والعناق لمن يطعنهم في الظهر، يتباهون بموعد يمنح في واشنطن، يتخذون القرارات ولا ينفذون، يواجهون التدخل في شؤونهم ولا يحتجون، يتلقون العقوبات والحصار والعدوان والاحتلال، واحداً بعد الآخر، ولا يحرك ذلك قدسية الالتزام القومي.

لم يدركوا أنهم جميعاً يدفعون الثمن ولكن بالدور واحداً بعد الآخر، يفضلون استيراد الأمن من الخارج عوضاً عن تلقيه من شعوبهم، يتخذون قرارات حول السلام مدفوعين إليها بالضغوط والتخويف.

جاءت مبادرة السلام العربية عام ٢٠٠٢ المستندة إلى قرارات وافقت عليها دول العالم ليجابَهوا بخارطة الطريق، والرباعية، ثم أنابوليس، وليتسابقوا بعد ذلك للإعلان أن المبادرة العربية قد ماتت، وأكثرهم تفاؤلاً رأى أنها في غرفة الإنعاش.

العلاقات العربية- الأمريكية فشلت في التعامل معها الأساليب المعهودة والقرارات المتخذة، لأن تلك القرارات تم اتخاذها دون آليات، ودون ربطها بالمواقف والإمكانات الداعمة لها، نسيها الآخرون ثم نسيها العرب أنفسهم دون التفكير بأي بدائل.

العلاقات العربية- الأمريكية تحتاج إلى قمة طارئة، وأن يكون القرار كامل الوضوح مطالباً الإدارة الأمريكية بوقف انحيازها لإسرائيل، ووقف دعمها للعدوان والعداء للأمة العربية، مقابل صداقة وتعاون عربيين، وإذا تم رفض ذلك فلا بد من وضع أسس لعلاقات أخرى نستخدم فيها كل ما يملكه العرب من إمكانات سياسية واقتصادية، وغيرها.

إن العالم كله يحمي مصالحه ومواقفه بما يملك من إمكانات وقدرات، فلماذا يتهرب العرب من ذلك؟ لماذا يقبلون الإساءة والإهانة والهيمنة، ويقدمون لأعدائهم كل شيء على طبق من خضوع؟!

- **العلاقات العربية- الأوروبية**

أوروبا قارة اتحادية تضم عدداً من الإمبراطوريات السابقة، جمعت قدراتها في اتحاد كي تحافظ على مصالحها، ولكن السياسة الأوروبية، وخاصة سياسات الدول ذات الماضي الاستعماري محكومة بعقدتين: الأولى ذكريات العهود الغابرة التي تدغدغ بعض الأمل بإمكانية استعادة نفوذ قديم، والعقدة الثانية الخوف من الضغوط الأمريكية.

بريطانيا وحدها تنفرد بعقدة أخرى هي الاعتقاد بأنها تمت بصلة قربى للولايات المتحدة تخولها الحصول على مكاسب دولية أكبر، وتترجم ذلك أكثر الأحيان بتبعية غير مشروطة للسياسة الأمريكية.

فالمواقف الأوروبية بصورة عامة كانت في غالبيتها انعكاساً للمواقف الأمريكية، وكان ذلك انحيازاً لإسرائيل، وأوروبا المستقلة غير مستقلة تماماً في سياساتها الشرق

أوسطية، كما تظهر القرارات الصادرة عن المفوضية الأوروبية خلال السنين الأخيرة، بل وهنالك تنسيق يكلف فيه الاتحاد الأوروبي بالقيام بأدوار تكميلية أو فرعية لخدمة الإستراتيجية الأمريكية والمصالح الإسرائيلية، وفي هذا الإطار أسوق مثالين:

الأول: إعلان برشلونة عام ١٩٩٥

أي بعد عامين على اتفاقية أوسلو، والذي يبدو منه أنه أُنشئ أوروبياً كإطار من أجل تطبيع عربي- إسرائيلي مجاني، وأيضاً تقسيم العرب إلى أجزاء، العرب المتوسطيين – مع استثناء ليبيا التي تمتلك أطول شواطئ على المتوسط-، وإشراك إسرائيل وتركيا وقبرص، بينما أصر الاتحاد الأوروبي أن تكون أوروبا كلها بدولها الخمسة عشر آنذاك في الجهة المقابلة، والغالبية تتفق أن إعلان برشلونة قد انتهى إلى الفشل كما كان متوقعاً.

الثاني: الاتحاد من أجل المتوسط

وهو المشروع الأكثر غرابة، وهو في تركيبته وهيكله معادلة فاشلة أخرى وهدفها الرئيس أيضاً التطبيع دون أن يمتلك هذا الهيكل الجديد أي قدرات لتحقيق تعاون فعال.

والتعاون الصحيح والمنطقي هو بالعودة إلى الحوار العربي- الأوروبي وهياكله، وتطوير ذلك ليتحول إلى حالة تعاون تكاملي بين الاتحاد الأوروبي بكل دوله، وجامعة الدول العربية بكل دولها، وأن يشمل التعاون في إطاره جميع المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وغيرها، تماماً كما تضمن ميثاق الحوار الذي تم إقراره بين المجموعتين عام ١٩٧٥، إلا أنني أشك بإمكان تحقيق ذلك إذا لم تمتلك المجموعتان الإرادة والقدرة على رفض الضغوط الأمريكية المتوقعة ضد مثل هذا التعاون.

- **العلاقات العربية مع الدول الكبرى والكتل الدولية**

عالم القطبية الواحدة قد لا يكون كذلك في الأعوام القادمة، لا سيما بعد مظاهر الضعف والتقهقر التي تحكمت في البنية الأمريكية، ولذلك كان من الطبيعي الحديث عن دول عظمى قادمة، **عودة روسيا**، وبخاصة في المجال الأمني والقدرات العسكرية، **ودخول الصين** بقوة مع تزايد قدراتها الاقتصادية والعسكرية، ثم السياسية، مع **عدم إغفال اليابان**

كقوة اقتصادية رغم الظروف الراهنة.

وهنا لا بد من وضع استراتيجيات تعاون عربية مع هذه الدول تعزز العلاقات السياسية والأمنية، والتعاون الاقتصادي معها.

الكتل الدولية الأخرى تتصف بالأهمية، وللعرب علاقات مميزة مع بعضها، وعلى الأخص الاتحاد الأفريقي، ومنظمة الدول الإسلامية، وآسيان، والمجموعة اللاتينية، وفي هذا الإطار يجب ألا يهمل العرب هذه الكتل التي تزداد أهمية.

- **العلاقات العربية- الإقليمية**

وهنا نشير بالخصوص إلى تركيا، وإيران، وإثيوبيا، فالعلاقات الإقليمية لأي دولة تتصف بأهمية خاصة، لأن دول الجوار قد تكون سنداً أو تكون عدواً، والأفضل أن تعيش دولنا في إقليم يسوده التعاون الوثيق، ولا بد أن نتذكر أن الدول العربية تشترك مع الأمة التركية والأمة الإيرانية بعلاقات ثقافية وتراثية بالغة الأهمية، تشكل أرضية لعلاقات إستراتيجية لمصالح الأطراف كلها.

صحيح أن هناك إشكالات وصعوبات بل وحروبا قامت بين هذه الدول الإقليمية، وظهرت جلياً نتائجها المدمرة على الأطراف كلها، ولكن الأكثر صحة هو أن رصيد التعاون، الذي يسانده مخزون مهم في الوجدان الثقافي والتراثي لهذه الأطراف، كفيل بأن يوفر أهم الأطر التي يحتاجها التعاون الاستراتيجي.

١. تركيا

كانت تركيا إمبراطورية ربطها بغالبية دولنا ماضٍ من السيطرة، وإن اختلف البعض حول التسمية، إلا أن تلك المرحلة كانت أحد أوجه العلاقات السائدة بين القوى المتجاورة، حيث يملأ القوي الفراغ الذي يخلفه العجز والضعف، إلا أن تلك المرحلة لم تتمكن من تدمير الروابط والعلاقات العميقة بين الأمتين العربية والتركية، وفرضت على تركيا سياسات معينة منذ الحرب العالمية الأولى أن تكون في الطرف المعادي لنا، ثم تحولت مع قيام الكيان الصهيوني إلى دولة متعاونة معه.

لكن تركيا تتألف من شعب مسلم لم ينس في أي مرحلة القيم المشتركة التي جمعت العرب والأتراك عبر القرون، وكان طبيعياً مع التحولات السياسية الأخيرة في تركيا التي أزاحت الضغوط الخارجية عن السياسة التركية وأفسحت المجال للمشاعر والعواطف التركية أن تعرب عن نفسها، فقد نقلت تركيا من حالة العداء إلى حالة التعاون ثم حالة الصداقة، وموقف رئيس وزراء تركيا في اجتماع دافوس الأخير يقدم ببلاغة صورة معبرة عن واقع جديد.

٢. إيران

دولة جارة يتشابه واقعها الإقليمي مع تركيا إلى حد كبير، مع اختلافات تتعلق بحساسيات وإشكالات كانت دائماً قائمة، فقد كان شاه إيران الشرطي الأمريكي في الخليج، وتأثرت العلاقات العربية مع إيران الشاه بهذه الحقيقة، حيث كانت علاقات غالبية الدول العربية مع إيران جيدة قبل الشاه رغم احتلال إيران للجزر العربية.

وبعد حكم الثورة الإيرانية اختلفت العلاقات، بأخطاء من أكثر من طرف، ودخلت مباشرة مرحلة التوتر التي أججتها بعض التصريحات الإيرانية غير المسؤولة حول تصدير الثورة، وانتهت إلى الحرب الإيرانية- العراقية، وبمشاركة مهمة من بعض الدول العربية.

وفي عقد التسعينيات، تميزت العلاقات العربية- الإيرانية بالمد والجزر بين التعاون والتهديدات حتى الحالة الراهنة.

إن المصالح العربية العليا تتطلب عملاً جاداً بين الأطراف العربية وإيران لإزالة أسباب الخلافات، ومن المفترض أن تتجاوب إيران مع القرارات التي تم اتخاذها في إطار جامعة الدول العربية التي حددت وسائل حل مسألة الجزر العربية الإماراتية.

٣. إثيوبيا

هي دولة جوار، وإن أهملتها السياسات العربية، وكانت عبر السنين مركزاً مهماً للنفوذ الأمريكي في القرن الأفريقي، وبرج المراقبة الأمريكية المسيطر على البحر الأحمر وباب المندب وممر هرمز إلى الخليج، كما أولتها إسرائيل اهتمامات خاصة لاعتبارات إستراتيجية، منها التأثير على السياسات المائية لإثيوبيا فيما يتعلق بروافد نهر النيل.

وهذا البلد وهو المنطقة المجاورة للقرن الإفريقي يتميز بأهمية كبيرة ستزداد مع توسع العلاقات العربية- الإفريقية وتطورها، مما يرتب مسؤولية وضع إستراتيجية عربية بعيدة المدى.

العرب في مواجهة التحديات العسكرية بعد معركة غزة

تحت هذا العنوان أسجل الملاحظات التالية:

١. كان صمود غزة العزلاء- إلا من الإيمان والاستعداد للتضحية حمايةً للحقوق- النتيجة الأبرز التي تجب دراستها واعتمادها نموذجاً، وتطوير ذلك في مواجهة العدوان والتفوق العسكري الإسرائيلي.

٢. تضعضع واضطراب قيادات العدو في مواجهة الصمود البطولي هو بدوره نتيجة ثانية لا تقل أهمية.

ويمكن من هاتين الملاحظتين الخروج بحقيقة مهمة بأن هزيمة إسرائيل ممكنة، ووضع حد لعدوانها في متناول اليد الفلسطينية والعربية، وهاتان الحقيقتان تضعان العرب في مواجهة تحديين رئيسيين:

- **تحدي السلام**

فانتصار غزة يجب أن يكون حافزاً لرسم الإستراتيجية العربية القادمة في أي مفاوضات سلام، آخذين في الاعتبار سقوط عقلية المساومة والاستعداد للانخداع والتسليم في إطار حالة الضعف والانقسام التي استغلها العدو الصهيوني، حيث كانت اتفاقية أوسلو عام ١٩٩٣ قد اعتمدت أسلوب الخضوع للضغوط، ولأكثر من ١٦ عاماً مرت على الاتفاقية والموقف الفلسطيني ومعه العربي يضيع في دهاليز الاستجداءات الدولية والمواقف المكررة، والمطالبات العربية الهزيلة التي افتقدت الآليات والرؤى الإستراتيجية السليمة.

وخلال الأعوام الطويلة من عمر النضال الفلسطيني بين أوسلو وغزة مرت مواقف مختلفة، من ضعف وتنازلات غير واجبة في المفاوضات، فهي كما أظهرت مذكرات

المسؤولين المشاركين بأنها لم تكن نتيجة إشكاليات في كفاءات المفاوضين المصريين، بل كانت في مكان آخر.

لقد مارس العرب دبلوماسية ساذجة اعتمدت على وعود إسرائيل وأكاذيب السياسات الغربية المساندة لها، مما دفع العرب في قمتهم عام ١٩٩٦ في القاهرة إلى تبني مواقف، وإعطاء مؤشرات على هشاشة الموقف العربي وضعفه.

لقد أكد العرب في قمة ١٩٩٦ أن السلام هو خيارهم الإستراتيجي، وكأنهم يؤدون قسماً حول ذلك، ولم يفكروا في تأكيد استعدادهم لاستخدام جميع الوسائل المتاحة تنفيذا للمادة الثانية من معاهدة الدفاع المشترك، فيما لو أن السلام الموعود تبددت أحلامه، وخلال الفترة بين أوسلو وغزة جاءت مبادرة السلام العربية عام ٢٠٠٢ في قمة بيروت لتضيع مباشرة في خريطة طريق فرضها اللوبي الصهيوني والتحق بها العرب، ثم الرباعية، ثم أنابوليس، وخلال هذه السنوات تم ابتلاع المزيد من الأراضي، وإقامة المزيد من المستوطنات، وإنشاء الجدار العنصري، واغتيال الرئيس ياسر عرفات، كل ذلك والأحلام باستعادة الحقوق المشروعة تضيع وتتلاشى.

إن انتصار غزة يجب أن يكون جرس الإنذار الذي يذكر الجميع بأن العدو الإسرائيلي الذي حقق انتصارات في الماضي وسقط في امتحانين بارزين في جنوب لبنان عام ٢٠٠٦ وفي غزة عام ٢٠٠٩ لا يمتلك اليوم قدرات النصر.

والدرس الأهم الذي يجب الخروج به بعد غزة، هو أن يتعلم عرب التفاوض أن مفاوضات يخوضها طرف في صراع لا يمكن أن تحقق له شيئا إلا بمقدار ما يمتلك من معطيات يطرحها بقوة على طاولة المفاوضات، بما فيها قدرات المقاومة المسلحة وإمكاناتها، فتاريخ الثورات المنتصرة لسائر الشعوب تقدم الأمثلة والدروس، بما في ذلك انتصار المقاومة الأمريكية ضد الاستعمار البريطاني أو المقاومة الأوروبية ضد الاحتلال النازي، فلماذا لم يدرك العرب أن نهجهم لم يسفر إلا عن الفشل، بل والكوارث واحتقار الآخرين.

المطلوب اليوم هو أن تتألف إستراتيجية استرجاع الحقوق من شقين: من مفاوض لا يثير الاشمئزاز بعناقه لعدوه الذي يقتل أطفاله ويدمر دياره، ومن مفاوض تسنده في المفاوضات مقاومة مسلحة تفرض وجودها، وتحقيق ذلك ممكن إذا توافرت الإرادة والسيادة ووحدة الشعب الفلسطيني خلف قيادة مفاوضة ومقاومة في الوقت ذاته، وبمساندة فعالة بكل الإمكانات من الشقيق العربي.

- **تحديات بناء القدرات الدفاعية**

هذا التحدي يتصل بالأمن القومي العربي الذي تحدثت عنه القيادات العربية طويلاً، بل ومنذ توقيع معاهدة الدفاع العربي المشترك والتعاون الاقتصادي وإنشاء مجلس الدفاع المشترك، ولكن لم تتخذ بشأنه أي مواقف جادة، سواء في إطار كل دولة عربية، أو في إطار العمل العربي المشترك.

إن القدرات الدفاعية العربية تعتمد في غالبيتها على أسلحة أقل تطوراً وفاعلية، ومكبلة بالنسبة لدول معينة بشروط تحد من قيمتها ودورها لأسباب تتعلق بما يسمى أمن إسرائيل.

المطلوب اليوم عمل عربي جاد وملح وعاجل، لبناء صناعة سلاح عربية، هدفها بالدرجة الأولى توفير وسائل الدفاع ضد أي عدوان تتعرض له أي دولة عربية، لا سيما أن الصناعات العسكرية توسعت دوائرها لاعتبارات اقتصادية - تجارية، واستطاعت دول كثيرة في العالم، حتى صغيرة الحجم ومحدودة الإمكانات، بناء قدرات متطورة، بما فيها الصواريخ العابرة، بل وبعضها امتلك القدرات النووية العسكرية، والغريب المستهجن أن العرب هم جغرافياً وسط إقليم يضم قوى أخرى استطاعت كلها أن تبني صناعة سلاح متطورة، سواء تركيا أو إيران أو إسرائيل، وظل العرب، وهم الممتلكون لقدرات علمية ولقدرات مالية، ظلوا وحدهم يراوحون في المكان، ويبددون جزءاً مهماً من ثرواتهم في شراء أسلحة من الدرجة الثانية، وبعد توسلات ورجاءات تقبل أحياناً وترفض أغلب الأحيان.

المسألة النووية

هذا الموضوع بالغ الخطورة، ويتلخص بامتلاك إسرائيل لقدرات نووية قادرة على تدمير المنطقة كلها، وامتلاكها لصواريخ كفيلة بإيصالها إلى كل مكان في الوطن العربي، وهذه التكنولوجيا أقيمت بتضافر جهود دولية بدأتها فرنسا، وتبنتها بعد ذلك الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا ودول أخرى، ويتولى الذين ساعدوا إسرائيل في بناء قدراتها النووية اليوم ممارسة إرهاب سياسي وعسكري على دول المنطقة، بحجة توافر معلومات عن احتمالات امتلاك هذه الدولة الإقليمية أو تلك ما يمكن أن يتحول إلى تكنولوجيا نووية عسكرية.

لقد دُمِّر العراق بحجة هذه الأكاذيب، وربما إيران وكذلك سوريا تتعرضان لنفس السيناريو، وربما يتم إشهار حرب إعلامية وإرهاب سياسي ضد دول أخرى، والحجة المعلنة أن ذلك يمكن أن يشكل يوماً ما خطراً على أمن إسرائيل، هذا ما رددته وزيرة خارجية الولايات المتحدة كوندالزا رايس في زياراتها الثماني عشرة للمنطقة، والتي لم تذكر خلالها ولو مرة واحدة الحالة النووية الإسرائيلية.

المسألة النووية في الشرق الأوسط عالجها العرب بضعف وتخاذل كبيرين، فاكتفوا بقرارات في إطار جامعة الدول العربية، بدعوة مجلس الأمن لاتخاذ قرار بإعلان منطقة الشرق الأوسط منطقة خالية من جميع أسلحة الدمار الشامل، ويقابل هذا الطلب العربي حتى الآن بالرفض واللامبالاة.

الحاجة اليوم باتت ماسة لاعتماد العرب مواقف وأساليب تعتمدها دول جادة، وهي إبلاغ دول مجلس الأمن والدول دائمة العضوية بالخصوص، أن الدول العربية لم تعد قادرة على إهمال أمن شعوبها، وأنها تمهل مجلس الأمن مدة لكي يتحمل مسؤولياته، وإذا فشل في تحقيق ذلك فإن الدول العربية ستكون ملزمة، انسجاماً مع إرادة شعوبها، بتجميد عضويتها في معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية، واتخاذ جميع الإجراءات الكفيلة بتوفير حالة دفاع عن هذه الشعوب، عملاً بحق الدفاع عن النفس الذي هو أحد أهم المبادئ في ميثاق الأمم المتحدة.

الأمن القومي العربي

هذا الموضوع الكبير والخطير رافق العمل العربي المشترك منذ ١٩٥٠بعد عامين على قيام إسرائيل بتوقيع اتفاقية الدفاع العربي المشترك، ولكنه ظل عبر السنين أفكاراً وأمنيات، وظلت المعاهدة حبراً على ورق باستثناء حالة واحدة لاعتبارات سياسية، ولكن بعد الحرب العراقية- الإيرانية، واحتلال العراق للكويت عام ١٩٩٠ ثم تحرير الكويت عام ١٩٩١، تحركت الجهود في إطار الأمانة العامة للجامعة العربية لوضع ما يسمى بإستراتيجية الأمن القومي العربي، ولكن تلك الجهود المبذولة والدراسات الموضوعة اصطدمت بحالة الفرقة العربية، وبما يسمى تضارب المصالح الوطنية مع المصالح القومية.

ومع بداية القرن الجديد وأحداث ٢٠٠١/٩/١١ في الولايات المتحدة، واحتلال العراق عام ٢٠٠٣، وإستراتيجية الهيمنة الأمريكية من خلال مشروع الشرق الأوسط الجديد، والتحرك العربي لإجراء إصلاحات في هياكل العمل العربي المشترك عام ٢٠٠٤، عاد موضوع إستراتيجية الأمن القومي من جديد، ليتحول إلى أحد البنود المهمة على جدول أعمال قمة الرياض عام ٢٠٠٧، ثم تحول إلى جدول أعمال قمة دمشق عام ٢٠٠٨، وهو أيضاً على جدول أعمال قمة الدوحة عام ٢٠٠٩.

هذا الموضوع الكبير يحتاج إلى إرادة كبيرة، وقد يمضي زمن ضائع وهو ينتقل من قمة إلى قمة، إلا إذا تحولت القيادات العربية من حالة العجز الراهنة إلى حالة فاعلة وإرادة سيادية، وقرأت مخاطر المستقبل بموضوعية، وعندئذ فقط ستدرك تلك القيادات أن وضع إستراتيجية فاعلة حقيقية للأمن القومي العربي تلتزم بها دول الأمة هو حاجة مصيرية، وأن الأمن الوطني لأي دولة عربية يكون قوياً بمقدار وحدة الإرادة العربية، وقوة إستراتيجية الأمن القومي.

إن ما بعد معركة غزة لا بد أن يكون مختلفاً نوعياً عما كانت عليه الأمور قبلها، سواء في مجال العلاقات بين فصائل الشعب الفلسطيني أو بين دول الأمة الواحدة، إن الأمل أن يكون صمود غزة إنذاراً لإسرائيل، وحافزاً لنا نحن العرب يقربنا من القناعة

والإدراك أننا نمتلك كل مقومات النصر إذا اقتربنا في قراراتنا من إرادة المواطن العربي، وإذا ترجمنا هذه الإرادة عملاً جاداً فاعلاً لتحقيق أهداف الأمة، وبخاصة بناء الحالة الاتحادية.